مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 15 العدد1 (2022): 1277– 1300 ISSN : 1112- 7163 EISSN: 2588-1892

أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2018

The impact of tourism investment on economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period 1996-2018

ناجم شوقي[1]، بوفنش وسيلة[2]

1- المركز الجامعي بميلة- الجزائر-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة
c.nadjem@centre-univ-mila.dz

2- المركز الجامعي بميلة- الجزائر – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة
w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/08/22 تاريخ النشر: 2022/06/09

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996 –2018، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة في المدى الطويل، كما تبين من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طردية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في المدى القصير، وأن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 72 % خلال مدة تقارب التسعة أشهر، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في القطاع السياحي من خلال منحه الامتيازات المحفزة على ذلك.

كلمات دالة: الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، الجزائر.

المؤلف المرسل: ناجم شوقي: c.nadjem@centre-univ-mila.dz

Abstract:

This study aims to clarify the impact of tourism investment on economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period 1996-2018, through an econometric study of annual data, The study found a long-term equilibrium relationship between the study variables, It was also evident through the estimation of the error correction model that there is a positive relationship between them in the short term, and that the actual deviation from the balance between is corrected by 72% during a period of approximately nine months. The study recommended the necessity of encouraging the local and foreign private sector to invest in the tourism sector by giving it the incentives for this.

Key words: Tourism Investment, economic Growth, cointegration, error correction model, Algeria.

مقدمة

يعد القطاع السياحي قطاعا استراتيجيا ذا دور تنموي هام، فهو أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم باعتبار أن السياحة أصبحت من الصناعات المركبة التي يعتمد عليها في انجاز المشاريع التنموية وتطوير الموارد الاقتصادية، نظرا للمكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها، فلقد أصبحت إحدى أسرع الصناعات الاقتصادية المحققة للقيمة المضافة والثروة لمساهمتها في زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، تحسين ميزان المدفوعات، توفير المزيد من العملة الصعبة واستحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى ارتباطها بقطاعات أخرى اقتصادية، اجتماعية، بيئية وثقافية وتأثيرها فيها، مما جعلها موردا اقتصاديا هاما يضاهي إيرادات النشاطات الاقتصادية التقليدية الأخرى، فضلا عن كونه موردا مستداما تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يمكنها من المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

من هذا المنطلق، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير القطاع السياحي كقطاع بديل لقطاع المحروقات، وجعل الجزائر أحد مراكز الجذب السياحي، من خلال تطبيق إستراتيجية ترمي أساسا إلى تشجيع وترقية الاستثمار السياحي الذي يعد عنصرا حيويا وفعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة استثمارية مشجعة في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، حضارية ومادية شديدة التعقيد، وذلك بمنح التحفيزات وتقديم تسهيلات وغيرها من الإجراءات الهادفة لتطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه، ويحقق أهداف التنمية السياحية المستدامة، فضلا عن المساهمة في تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي، كون أي زيادة أولية في الاستثمارات المباشرة في أصول المشروعات السياحية سوف تؤدي إلى ارتفاع الدخل السياحي من ثم في الدخل الفردي و الوطني، ليساهم بذلك في التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، خاصة وأن الجزائر تمتلك العديد من الإمكانيات التي تؤهلها للوصول إلى عرض سياحي مرموق ومنافس لأكبر العروض السياحية العالمية.

إشكالية الدراسة:

من خلال العرض السابق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996–2018؟"

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للاستثمار السياحي أثر ايجابي ضعيف على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996–2018.
- وجود علاقة قصيرة الأجل بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، بالإضافة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بينهما خلال الفترة 1996–2018.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تزايد الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، وزيادة تنافسية

الاقتصاديات التي نجحت في استغلال وتوظيف إمكانيات القطاع السياحي من جهة، والوضعية المالية الصعبة التي تشهدها الجزائر من جهة أخرى والتي تتطلب تنويع الاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام بتطوير كافة القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع السياحي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، وكذا توضيح مكانته في الاقتصاد الوطني، ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2018.

المنهج المستخدم في الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996–2018.

I– الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي:

يمكن توضيح الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

I–1– الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم محددات نمو القطاع السياحي، ومن أبرز العوامل التي تساهم في تطور الناتج المحلي نحو الزيادة، فبفعل الروابط الأمامية والخلفية يساهم الاستثمار السياحي في توفير مناصب الشغل، إيراد العملة الأجنبية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

I–1–1– تعريف الاستثمار السياحي:

للاستثمار السياحي عدة تعاريف نذكر منها:

- الاستثمار السياحي هو: عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي، بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة. (بولحية الطيب، 2016، صفحة 180)
- الاستثمار السياحي هو: استغلال الموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك، بما فيها الترويح والإعلام، لتأمين استدامة هذه المواقع والحفاظ عليها وتطويرها. (تهتان و شويرب، 2016، صفحة 89)
- الاستثمار السياحي هو: القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي، وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية، وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط. (هني، زيدان وعيساني، 2016، صفحة 875)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار السياحي هو: العملية التي يتم من خلالها توجيه الأموال للقطاع السياحي، بهدف تطوير مكونات المنتج السياحي لتلبية حاجات السياح، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

I–1–2– أهمية الاستثمار السياحي:

يكتسي الاستثمار السياحي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول التي تتجه لتنمية قطاع السياحة بما يعود بالمنفعة عليها، ويشير الخبراء إلى أن مشروعات الاستثمار السياحي تعد أحد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة، وذلك لأن الإنفاق الاستثماري السياحي يعتبر إنفاقا شديد الفعالية وقوي التأثير في كل من الناتج المحلي بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري على المشروعات السياحية إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتوفير العملة الأجنبية، مما يعزز ميزان المعاملات الجارية للدولة، فدعم وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار السياحي يساهم بشكل كبير في استقطاب أكبر عدد من السياح سواء كانوا محليين أو أجانب، وهذا ما يجلب العملة الصعبة وزيادة الإنفاق من طرف السياح، وبالتالي زيادة التوظيف مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الناتج المحلي الخام. (عبد الرحمان ومداني، 2017، صفحة 514)

I–1–3– خصائص الاستثمار السياحي:

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص من أهمها: (سعيداني، 2017، صفحة 7)

- تكون الاستثمارات السياحية في شكل أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة، مما يعرضها لمخاطر متفاوتة تنتج عن التغيرات السياسية والاجتماعية.
- تتطلب الاستثمارات السياحية مدة طويلة، مما يجعل العائد من الاستثمارات السياحي بطيئا.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- لا تحتاج الاستثمارات السياحية إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاديات الدول، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة التي لا يمكن نقلها من مكان لأخر.

I –1–4– أنواع الاستثمار السياحي:

تتمثل أهم أنواع الاستثمار السياحي فيما يلي: (قتال وبوخاطب، 2018، الصفحات 31–32)

I –1–4–1– الاستثمار في مجال الخدمات السياحية:

وتشمل العديد من القطاعات الأساسية في النشاط السياحي نذكر منها:

- خدمات الإقامة: والتي تتضمن الفنادق، المنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرفقية كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.
- خدمات النقل: والتي تشمل تشييد الطرق، توفير سيارات النقل للسياح، بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.
- خدمات الاتصال: والتي تتضمن توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السائح، وكذلك توفير خدمات الانترنت بتدفق جيد من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

I–1–4–2– الاستثمار في الثروة السياحية:

تشمل العديد من المجالات التي تملكها الدولة منها:

- الاستثمار في الموارد الطبيعية، وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة والحفاظ عليها.
- الاستثمار في الموارد الثقافية من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية، والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

I –2– الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين، إذ أصبح هدف كل دولة بلوغه، باعتباره معيارا يعتمد عليه في تصنيف الاقتصاديات وأساسا لتقيم أدائها الاقتصادي.

I–2–1– تعريف النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف مختلفة نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو: زيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفر. (هوشيار، 1999، صفحة 12)
- النمو الاقتصادي هو: زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. (عجيمة، 2007، صفحة 77)
- النمو الاقتصادي هو: زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي. (سعيد، 2007، صفحة 22)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

I–2–2– أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما: (ميهوب، 2016–2017، صفحة 29)

I–2–2–1– النمو الموسع:

يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج، وأن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تتوقف على عدة عوامل منها: مدى توافر القوة العاملة الكفؤة، معدل العائد المفروض، حجم الموارد الطبيعية المتاحة، القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة وقدرات السكان التنظيمية.

ومن الجدير بالذكر أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الانجاز سينعكس إيجابا على المؤسسات الأجنبية الكبرى لكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، أو أن يتم الاعتماد على القدرات المحلية المحدودة وهو ما يتسبب في تجاوز الانجاز للآجال المحددة، وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات، وبالتالي التضخيم في حجمها.

I–2–2–2– النمو المكثف:

يشير النمو الاقتصادي المكثف إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناتج بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، وهو ما ينعكس في شكل ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وفي المدى الطويل فإنه لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط، حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تصل إلى حدودها القصوى، ومع استمرار الزيادة السكانية لابد من توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو الموسع والنمو المكثف.

I–2–3– عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العوامل التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن حصرها أساسا في العناصر التالية: (بالي، 2018، صفحة 60)

- **العمل:** يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة

العمال كالسن، الجنس، التكوين والتدريب لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل، والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه.

- **تراكم رأس المال**: ويعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وينتج من تخصيص جزء من الدخل لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار؛ أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.
- **التقدم التقني**: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات، أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، أو حل المشاكل التي تحد من الإنتاج، مما يساهم في إنتاج سلع جديدة أو ذات جودة أفضل، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج، لأنه يعمل على تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي.

II – واقع الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يمكن توضيح واقع كل من الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال ما يلي:

II–1– واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

لتبيان واقع الاستثمار السياحي في الجزائر يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التالية:

II–1–1– تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر:

يمثل حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع اقتصادي معين أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد، وقد لقي الاستثمار السياحي في الجزائر اهتماما من طرف السلطات الوصية، حيث تم منح العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي، كما تم العمل على إزالة العقبات التي تقف أمامهم، وفيما يلي تبيان لحجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 1995–2018.

جدول1. تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمار السياحي	9.62	17.51	23.60	22.84	20.57	22.36	31.81	50.04
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمار السياحي	65.78	85.03	120.17	133.67	156.6	134.33	128.58	123.25
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الاستثمار السياحي	132.04	145.54	150.34	160.5	179.23	192.14	189.11	196.12

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر على الموقع:
https://World.Travel.and.Tourism.Council(WTTC)(consulted on (15/08/2020)

من خلال الجدول السابق يتضح أن حجم الاستثمار السياحي سجل أدنى قيمة له سنة 1995 بقيمة قدرت بـ 9.62 مليار دينار جزائري في حين وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2018 والمقدرة بـ 196.12 مليار دينار جزائري، وقد شهد الاستثمار السياحي ثباتا نسبيا خلال الفترة 1995–1999، نتيجة الوضعية الاقتصادية والأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، والتي شهدت تراجعا كبيرا في أداء القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع السياحي بشكل خاص، ومع مطلع الألفية الثالثة ارتفع الاستثمار السياحي بعد ارتفاع أسعار النفط وتخصيص مبالغ إضافية للقطاع السياحي في إطار مختلف البرامج التنموية المسطرة، وتنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي شمل مجالات عدة ومنها القطاع السياحي، وخلال الفترة 2008–2010 عرف حجم الاستثمار السياحي تراجعا نتيجة انخفاض العوائد النفطية ومن ثم الإنفاق السياحي الحكومي، خاصة وأن نسبة هذا الأخير تفوق نسبة الإنفاق القطاع الخاص، بسبب العراقيل التي تحول دون تنمية الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار السياحي وطول المدة للحصول على عوائده، وقد عاود الاستثمار السياحي الارتفاع ابتداءا من سنة 2011 نظرا لزيادة تدفق رؤوس الأموال

الأجنبية والمحلية الحكومية منها والخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الاستثماري من جهة، واتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي من جهة أخرى.

II–1–2– حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر:

تعد حصيلة الاستثمارات السياحية من بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي، وهو ما يتضمنه الجدول الموالي حسب آخر الإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول2. حصيلة الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة 2002 -2017

الفرع الانتاجي	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82
البناء	11031	17.44	1331679	9.31
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56
الصحة	1093	1.73	221383	1.55
النقل	29267	46.28	1164966	8.15
السياحة	1266	2	1228830	8.59
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90
التجارة	2	0.00	10914	0.08
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395)

(consulted on 15/08/2020)

من خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أنه على الرغم من التحفيزات التي منحتها الحكومة الجزائرية للمستثمرين في القطاع السياحي إلا أن عدد المشاريع السياحية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، حيث مثلت عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع السياحي 1266 مشروعا فقط بنسبة 2 % من العدد الإجمالي للمشاريع، وبمبلغ قدر بـ 1228830 مليون دينار جزائري بنسبة 8.59 % ، وهذه الحصيلة للمشاريع في القطاع السياحي إنما تعكس عزوف

المستثمرين المحليين أو الأجانب عن القيام بهذا النوع من الاستثمارات نظرا لكثرة التحديات والعراقيل التي تواجهها، أما عن حالة المشاريع السياحية في الجزائر لغاية سنة 2018 فيمكن رصد أربع حالات لهذه الاستثمارات حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي يتضمنها الجدول الموالي:

جدول3. وضعية المشاريع الاستثمارية في نهاية 2018.

نوع المشروع	عدد المشاريع	عدد الأسرة	عدد العمال
مشاريع في طور الانجاز	799	100866	41879
مشاريع متوقفة	181	19745	8535
مشاريع غير منطلقة	1163	162774	61629
المشاريع المنجزة	67	5773	2447
المجموع	2210	289158	114490

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الاستثمار السياحي، 2019.

من خلال بيانات الجدول يتبين أن العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية بلغ 2210 مشروعا في نهاية سنة 2018 بطاقة إيواء تبلغ 289158 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 114490 منصب شغل مباشر، أي ما يقابل 0.4 منصب شغل مباشر لكل سرير مستحدث ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير،كما يلاحظ بطئ في وتيرة إنجاز المشاريع السياحية في الجزائر التي لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية المطلوب إنجازها في نهاية سنة 2018 المقدرة بـ 289158 سريرا، حيث قدرت عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد بـ 1163 مشروعا ومثلت نسبة 52.62 %من المجموع الإجمالي لعدد المشاريع السياحية، ولم تمثل المشاريع المنجزة إلا نسبة ضئيلة بلغت 3.03 %من المجموع الإجمالي، في حين أنه تم إحصاء 181 مشروعا استثماريا متوقفا عبر التراب الوطني؛ أي ما مثل 19.2 % من إجمالي المشاريع، أما بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز فقد تم إحصاء 799 مشروعا، والتي سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية بطاقات إيواء إضافية تقدر بـ 100866 سريرا بنسبة 22.36 % من إجمالي عدد الأسرة، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 41879 منصب شغل.

II–2– واقع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات:

ينقسم الناتج المحلي الخام في الجزائر إلى قسمين أساسيين هما: الناتج المحلي الخام لقطاع المحروقات، والذي يساهم مساهمة كبيرة جدا في الناتج المحلي الخام وصلت في بعض السنوات إلى ما يقارب 46%، مما يدل على الأهمية التي يحوزها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، بينما لا تحظى باقي القطاعات كالفلاحة والصناعة بنفس الأهمية القطاعات المكونة للناتج المحلي خارج المحروقات.

II–2–1– تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1995 –2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

جدول4. تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018.

مائة مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ن. م. خ المحروقات	14.85	18.19	19.41	21.92	23.47	29.61	27.83	30.45
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.74	0.70	0.69	0.77	0.72	0.71	0.65	0.67
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
ن. م. خ المحروقات	33.83	38.29	42.09	46.19	52.63	60.73	66.98	77.71
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.64	0.62	0.55	0.54	0.56	0.54	0.67	0.64
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
ن. م. خ المحروقات	93.64	106.82	115.9	125.18	133.73	144.34	148.61	158.4
نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي	0.64	0.65	0.69	0.72	0.80	0.82	0.80	0.78

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة 1995-1999 كان تزايد معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة قاربت في المتوسط النسبة 0.68%، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9% كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تغير النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى برامج الاستثمارات العمومية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج إضافة إلى قطاع الفلاحة، وكذا قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى ضعيفا، ولا يعتمد عليه كثيرا في تحقيق التنمية الشاملة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع

ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاءا بالأزمة المالية–الاقتصادية والسياسية–الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

II –2–2– توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يمكن توضيح توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل التالي:

شكل1. توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2018 (بالمليار دج)

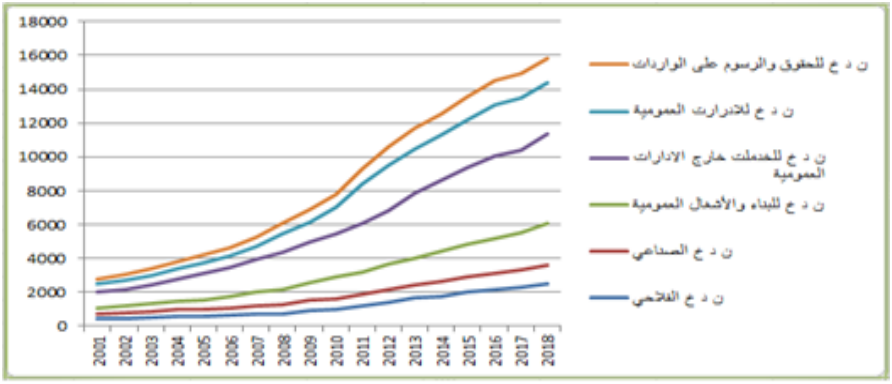

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 -2018.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه باستثناء الحقوق والرسوم على الواردات فإن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات الأكثر إنتاجا في الجزائر، وخاصة خدمات الإدارات العمومية، وذلك راجع إلى تضخم الجهاز الإداري الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة، في حين حلت الخدمات خارج الإدارات العمومية في المرتبة الثالثة، مما يدل على أن معظم المستثمرين الخواص يحبذون الاستثمار في قطاع الخدمات، كما يتبين من خلال الشكل أن قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تحتكر الدولة معظم مشاريعه قد حل في المرتبة الرابعة وحل بعده قطاعي الصناعة والفلاحة في المرتبين ما قبل الأخيرة والأخيرة

على التوالي، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا غير إنتاجي، والشكل الموالي يبين التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية:

شكل رقم (02) : التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية.

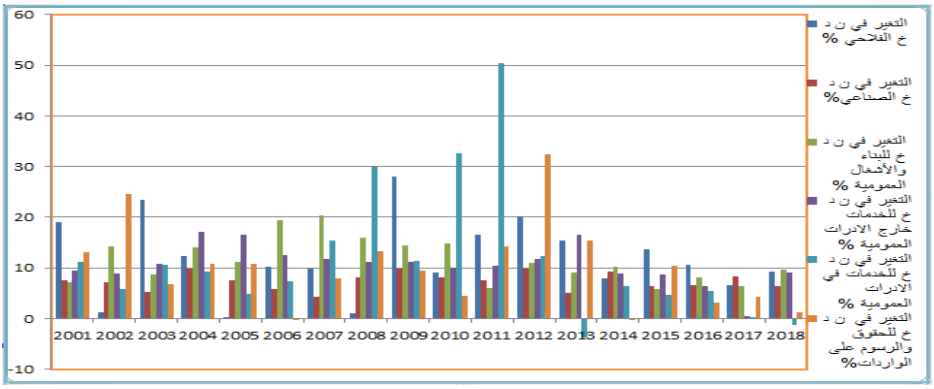

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 -2018.

من خلال الشكل يتضح أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات عرف تذبذبا واضحا، مما يدل على عدم الاستقرار في مساهمة هذه القطاعات خاصة قطاعي الفلاحة والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، فمتوسط التغير في النمو في القطاع الفلاحي بلغ حوالي 12%، بينما كانت أقل قيمة لهذا التغير 1.1% وأكبر قيمة 28%، وهو ما يبين التباين الواضح في نمو هذا القطاع، كذلك بلغ متوسط التغير في نمو قطاع الخدمات العمومية حوالي 12% أيضا، أما أقل قيمة لهذا التغير 3.7–%وأكبر قيمة له 50.4% ، مما يعطي صورة واضحة على التباين الشديد في نمو هذا القطاع فيما يبقى تباين نمو القطاعات الأخرى مقبولا، خاصة في القطاع الصناعي الذي قدر متوسط التغير في نموه 7% بينما كانت أقل قيمة لنموه 5% وأكبر قيمة 9%.

III – الدراسة القياسية:

III – 1– صياغة النموذج القياسي:

يمكن كتابة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Gdpotso = f(Tinvt)$$

ومع افتراض خطية العلاقة التي تربط المتغيرين يكتب النموذج كالتالي:

$$Gdpotso = \alpha + \beta_1 Tinvt + \varepsilon_t$$

حيث:

$Gdpotso$: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

$Tinvt$: الاستثمار السياحي.

وقد تم الحصول على بيانات المتغيرين من الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر، والمجلس العالمي للسياحة والسفر، وتجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ التغير في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات والتغير في الاستثمار السياحي كمتغيرات للدراسة بدل أخذهما في صورتهما الأصلية وإجراء الدراسة القياسية عليهما، ذلك أن التقدير بهذا الشكل من البيانات يعطي نتائج أفضل من غيره من الأشكال.

III– 2– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يتم اختبار استقرار السلسلتين الزمنيتين المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF) ، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) الموالي:

جدول 5. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF.

	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	النموذج	**Tstat**	**Prob**	النموذج	**Tstat**	**Prob**
		$T_{5\%}$			**$T_{5\%}$**	
Gdpotso	النموذج الأول	-2.77	.0820	النموذج الأول	-4.199	.0040
		-3.04			-3.020	
	النموذج الثاني	-0.96	.920	النموذج الثاني	-4.924	.0050
		-3.69			-3.710	
	النموذج الثالث	-3.98	.000	النموذج الثالث	-4.306	.0000
		-1.96			-1.959	
Tinvt	النموذج الأول	-3.74	.0100	النموذج الأول	-4.154	.0040
		-3.00			-3.012	
	النموذج الثاني	-3.50	.0630	النموذج الثاني	-3.974	.0260
		-3.63			-3.644	
	النموذج الثالث	-3.60	0.001	النموذج الثالث	-4.304	.0000
		-1.95			-1.958	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول أعلاه يتضح أن متغير الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات $Gdpotso$ غير مستقر عند المستوى لأن القيم المحسوبة $Tstat$ أقل من القيم الجدولية $T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة) في النموذج الأول والثاني، وكذلك الحال بالنسبة للقيم الاحتمالية Prob التي هي أكبر من 5%، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار السياحي Tinvt فهو أيضا غير مستقر عند المستوى لأن القيم المحسوبة $Tstat$ أقل من القيم الجدولية $T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة) في النموذج والثاني، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة الاحتمالية Prob التي هي أكبر من 5%، وبعد إجراء الفروق الأولى على السلسلتين أصبحتا مستقرتين لأن كل القيم المحسوبة $Tstat$ أكبر من القيم المجدولة $T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة) لكلا المتغيرين، وبمأن كلا السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول $Gdpotso;\ \text{Tinvt} \backsim I(1)$ فهناك احتمالية وجود تكامل مشترك.

III – 3– اختبار التكامل المشترك:

III– 3–1 – اختبار أنجل وقرانجر للتكامل المشترك:

تقوم هاته الطريقة على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتم تقدير انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وفي المرحلة الثانية اختبار استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن هذا التقدير، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات محل الدراسة، وقد أسفرت نتائج التقدير عن النتائج التالية:

$$Gdpotso = -0.0032 + 0.063\ \text{Tinvt}$$
$$(-1.192) \qquad (6.462)$$
$$R^2 = 0.66; \qquad F = 41.76 \qquad ; P_F = 0.00$$

القيم بين قوسين تمثل قيمة T المحسوبة.

أما نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي فهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (06) : اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF.

سلسلة البواقي e	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
عند المستوى	$Tstat$	Prob	$Tstat$	Prob	$Tstat$	Prob
	$T_{5\%}$		$T_{5\%}$		$T_{5\%}$	
	-5.259	0.000	-5.067	0.002	-5.218	0.000
	-3.00		-3.63		-1.957	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول السابق يظهر أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى لأن كل القيم المحسوبة $Tstat$ أكبر من القيم المجدولة $T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة) في كل النماذج، كذلك كل القيم الاحتمالية أقل من من5% في كل النماذج.

III – 4– تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يمكن توضيح نتائج تقدير معادلة الأجل القصير و معادلة الأجل الطويل من خلال ما يلي:

III – 4–1 – تقدير النموذج باستخدام تصحيح الخطأ لقرانجر (معادلة الأجل القصير):

يمكن توضيح نتائج تقدير معادلة الأجل القصير من خلال الجدول الموالي:

جدول 8. معادلة الأجل القصير.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001984	0.001419	-1.398031	0.1782
D(TINVT)	0.053802	0.007202	7.470290	0.0000
E(-1)	-0.729082	0.132667	-5.495573	0.0000
R-squared	0.832178	Mean dependent var		-0.003861
Adjusted R-squared	0.814512	S.D. dependent var		0.015198
S.E. of regression	0.006545	Akaike info criterion		-7.093970
Sum squared resid	0.000814	Schwarz criterion		-6.945191
Log likelihood	81.03367	Hannan-Quinn criter.		-7.058922
F-statistic	47.10747	Durbin-Watson stat		1.110787
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

III – 4–2– معادلة الأجل الطويل (المعادلة الستاتيكية لقرانجر):

تتمثل نتائج تقدير المعادلة الستاتيكية لقرانجر فيما يلي:

$$Gdpotso = -0.0032 + 0.063\text{Tinvt}$$

III– 4–3– التفسير الإحصائي للنتائج:

من خلال تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM وتقدير معادلة الأجل الطويل (المعادلة الستاتيكية لقرانجر) يتضح ما يلي:

- زيادة الاستثمار السياحي Tinvt بوحدة واحدة تسبب زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 0.063 وحدة في المدى الطويل.
- معامل التحديد $^2 = 0.83$ وهو ما يدل على أن 83 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يفسرها التغير في المتغير المستقل

- معامل التصحيح $E(-1)$ سالب ومعنوي، فقد بلغت قيمته 0.72- أي أن ما نسبته 72% من أخطاء الأجل القصير تصحح في وحدة الزمن من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل (تحديدا 8.64 شهرا).
- القيمة الاحتمالية يظهر أن المتغير المستقل الاستثمار السياحي Tinvt معنوي، وذلك لأن القيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرض العدم الذي ينص على أن الاستثمار السياحي ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي خارج المحروقات وقبول الفرض البديل.

القيمة الاحتمالية لقيمة F بلغت 0.000 وهي أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وبالتالي فالنموذج ككل معنوي.

III– 4–4– التفسير الاقتصادي للنتائج:

إشارة المتغير المستقل الاستثمار السياحي Tinvt موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (كل زيادة في الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى زيادة في إنتاج الأمة)، فإذا زاد الاستثمار السياحي بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي خارج المحروقات بـ 0.05 وحدة في المدى الطويل و 0.06 وحدة في المدى القصير، وهي مساهمة ضعيفة ، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتبط فيه تطور أحد القطاعات بالتطور والزيادة في النفقات الحكومية على هذا القطاع عند ارتفاع العوائد الريعية في ظل عزوف الخواص عن الاستثمار السياحي، فكلما زادت المداخيل الريعية زاد المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات، وهو ما يفسر التذبذب في النفقات الاستثمارية على القطاع السياحي (التي تتبع التذبذب والصدمات التي تتعرض لها أسعار النفط)، وفي الحقيقة فإن القطاع السياحي رغم الإمكانيات الهائلة التي يحوزها إلا أنه كان مهمشا من قبل الحكومات المتعاقبة، فقد تم توجيه مشاريع قليلة جدا لهذا القطاع (الجدول رقم 02)، والتي واجهت العديد من العراقيل التي ترتب عنها تأخر في انجاز بعضها وتوقف وعدم انطلاق البعض الأخر (الجدول رقم 03)، وتؤدي كل هذه العوامل إلى ضعف الاستثمار السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الضعف الكبير في القطاعات الأخرى المرتبطة أماميا وخلفيا مع القطاع السياحي كقطاع النقل والاتصالات.

خاتمة:

يعد القطاع السياحي في الوقت الحاضر من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها في عملية التنويع والنهوض الاقتصادي للدول كافة وللجزائر خاصة بالنظر للإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية التي تحوزها الجزائر، فرغم هذه الإمكانيات لا تتواجد هذه الأخيرة في مصاف الدول الرائدة سياحيا، الأمر الذي يحد من مساهمة الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ومن بين النتائج التي توصل إليها الدراسة ما يلي:

- ضعف المبالغ المرصودة للاستثمار السياحي، مما سبب ضعفا في البنية التحتية والتهيئة السياحية، وبالتالي قلة الطلب على المنتوج السياحي الجزائري، ومنه انخفاض مساهمة السياحة في الناتج المحلي.
- لا تساهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (فلاحة، صناعة والسياحة) بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، بسبب الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لمعظم المشاريع في القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات العمومية في الناتج.
- بينت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، وأن تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ضعيف سواء في الأجل القصير أو الطويل، وذلك راجع إلى ارتباط الإنفاق الحكومي الاستثماري بالعوائد الريعية وعدم تمكن القطاع الخاص المحلي والأجنبي عن القيام بالدور المنوط به لعدم منحه التحفيزات الكافية ومواجهته لعدة عراقيل أهمها نقص التمويل نتيجة ضيق السوق المالية في الجزائر وحداثة نشأتها، وعدم توفر نظام مالي غير قادر على التأقلم مع متطلبات المستثمرين.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب من خلال منح الامتيازات المختلفة كالإعفاء الضريبي والتسهيلات المالية.
- محاربة الفساد المالي والإداري .
- سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية بما يضمن تدفق استثماري سياحي أكبر.
- تكثيف الاستثمارات في المناطق التي تحظى بمواقع سياحية جيدة ومحاولة الموازنة بين المشاريع في مختلف مناطق الشمال والهضاب والجنوب.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الجذب السياحي كالإشهار.
- المحافظة على الاستقرار الأمني الحالي وتثمينه.

قائمة المراجع:

1. الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:
http://www.ons.dz/spip.php?rubrique
2. الطيب بولحية، الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطويره، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5 العدد 1، الجزائر، .2016
3. المجلس العالمي للسفر والسياحة على الموقع:
https://WorldTravel.and.Tourism.Council
4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: http://www.andi.dz
5. بردش سعيد. (2007). الاقتصاد الكلي. عمان: دار العلوم للنشر.
6. تقارير بنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
7. حيزية هني، محمد زيدان، عامر عيساني، (دور االستثمار السياحي في تنمية االقتصاد الجزائري، مجلة الإحياء، المجلد 20 العدد 25، الجزائر، 2020.
8. جمال قتال، ليلى رشيدة بوخاطب، واقع الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، لمجلد 7 العدد5، الجزائر، 2018.
9. .رشيد سعيداني، أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر– . مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد2، الجزائر، 2017.
10. عبد القادر عبد عبدالرحمان، محمد مدياني، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17 العدد2، الجزائر، 2017.
11. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
12. مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، 2016-2017.
13. مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2016/1980. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

14.معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999.

15.موراد تهتان، جلول شويرب، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 4 العدد 1، 2016.

16.وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الاستثمار السياحي.